اذا بلغت قيمتها مايتي درهم فعلم بهذا ان المعنى هو العشر اي ليس في الخضروات عشر والا بي حنيفه
قوله على السلام ماخرجت الارض ففيه العشر وهذا عام ومارويا ه خاص فان علم ان العام
اولا والخاص آخرا يخصص العام به وان علم ان الخاص اولا والعام آخرا كان العام ناسخا
للخاص عندنا اذا قال لعبده اعط زيدا درهما ثم قال لا تعط احدا شيئا كان القول الاخير ناسخا للاول
وان قال اولا لا تعط احدا شيئا ثم قال اعط زيدا درهما كان ذلك تخصيصا لزيد من ذلك العام
وهذا مذهب عيسى بن ابان من اصحابنا وهو الماخوذ به وقال ابن شجاع البلخي هذا اذا علم تاخرهما
اما اذا لم يعلم فانه يجعل العام آخرا لمافيه من الاحتياط وهم هنا لم يعلم التاريخ منهما فجعل العام آخرا كذا في المبسوط
وتاويل ما رويا ه محمول على صدقة باخذ العاشر وبه يقول ابو حنيفه والخضراوات ما ليس له ثمرة باقيه
كالبقول والرطاب قال في المغرب البقول غير الرطاب فالبقول مثل الكذاذ والبقلي والسلق ونحو
ذلك والرطاب كالقثاء والبطيخ والباذنجان والقرعل والرمان والتفاح واشباه ذلك
واما البصل فروي عن محمد ان فيه العشر لانه يبقى في يد الناس وينتفع به انتفاعا
عاما ويدخل تحت الكيل واما العنب فان بيع منه مقدار خراجه وسق ففيه العشر وذلك بان يخرص العنب حائفا فان بلغ مقدارما يبلغ منه ذلك وجب العشر ونصفه
وان لم يبلغ ذلك المقدار فلا شيء فيه والعشر في الرياحين كلها كالآس والحناء والورد ولو
سمته وقال ابو يوسف في الحناء العشر لانه ندخل تحت الكيل وينتفع به انتفاعا عاما وعند محمد
لا عشر فيه قال محمد والعشر في التبن والاباص والكمثرى والتوت والفرسك والمشمش والبنق والمور
والمورد لان هذا مما لا يبقى في ايدي الناس في الغالب وقال ابو يوسف يجب العشر في الجوز واللوز
والفستق والتين لانه قد ينتفع به اذا جف فهو كالزبيب قال الكرخي وفي اللوز والكمثرى هو
والجوز والشوبتة العشر لان هذا مما يدخل تحت الكيل ويتم الانتفاع به وما سقي بغرب
او دالية او سانية ففيه نصف العشر على القولين الغرب الدلو العظيم الذي يتخذ البقر
والدالية المنجنون وهو الدولاب والسانية البعير الذي يستقى به وقوله على القولين اي

على اختلاف

على اختلاف القولين عند ابي حنيفه لا يشترط البقاء وعندهما يشترط ولو بقي الزرع في
بعض السنة سيحا وفي بعضها بآلة فالمعتبر الاغلب من ذلك كما قالوا في السوائم اذا علفها صاحبها
في الحول واختلف اصحابنا في وقت وجوب العشر في الثمار والزروع فقال ابو حنيفه وزفر يجب العشر
عند ظهور الثمرة والامن عليها من الفساد وان لم يستحق الحصاد اذا بلغت حدا ينتفع بها وقال
ابو يوسف يتعلق به الوجوب عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حصدت وصارت في الخطائر
وفائده الخلاف فيما اذا اكل منه شيئا اذا صار جميعا او طعم غيره منه بالمعروف فانه يضمن
عشر ما اكل او طعم عند ابي حنيفه وزفر وعندهما لا يضمن ويحتسب به في تكميل الاوسق والاحتساب
به في الوجوب يعني اذا بلغ الماكول مع الباقي خمسة اوسق وجب العشر في الباقي لا غير وان اكل
منها بعد ما بلغت الحصاد قبل ان تحصد ضمن عند ابي حنيفه وابي يوسف وزفر ولم يضمن عند
محمد وان اكل منها بعد ما حصدت وصارت في الجرين ضمن اجماعا وما تلف بغير صنعه بعد حصاده
او سرق فلا عشر في الذاهب بلا اجماع ويحسب عليه في تمام الاوسق عندهما ان كان بعد الوجوب
حتى ان الباقي لو كان مع الذاهب خمسة اوسق يجب العشر في الباقي وعند ابي يوسف انه لا يعتبر
الذاهب ويعتبر في الباقي خمسة اوسق فلو اخذ من متلفه ضمانه اد ى عشره وعشر ما بقي وان كان
قبل الوجوب هل يعتبر في حال الاوسق الصحيح انه لا يعتبر في حال الاوسق لان ما هلك قبل الوجوب
كانه لم يوجد واما على قول ابي حنيفة وزفر فان الحق قد وجب بالظهور الا انه في يده على طريق الامانة
وفي المجتبى اذا اكله صاحبه قبل اداء العشر فان مضمون عليه وعن ابي يوسف ما اكلوه بالمعروف لا يكون
دينا عليهم وعليهم ان يؤدوا عشر ما بقي عند الجداد والقطاف بعد ان يكون ما اكل مع ما بقي خمسة
اوسق وعند ابي حنيفه عليه عشر ما بقي وعشر ما اكل وفي شرح ابن رستم عن ابي حنيفة قال ابو حنيفة وزفر ما اكله صاحب الارض
جاره او صديقه اعتد به في تمام الاوسق ولا يؤخذ عشر ما اكل ويعشر الباقي ولا يحتسب لصاحب الارض ما انفق
على الزرع من سقي او عمارة او اجرة للعمال او نفقة البقر ويجب العشر في جميع الخارج قال الصدر يحتسب ما انفق
باجره المساقين وعمارة الارض من الحرث والزبر والاجرة المستاجرة وفي السقي اذا كان